الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الإماراتية الدولية
كلية العلوم الإدارية والمالية
قسم المحاسبة – عربي

مدى التزام الشركات بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) الخاص بالمخزون

(دراسة ميدانية على الشركات اليمنية)

قدَّم هذا البحث لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في تخصص المحاسبة قسم المحاسبة كلية العلوم الادارية والمالية، الجامعة الاماراتية الدولية.

إعداد الطلبة/

أحمد حمود الجرادي
حسن عبد الله النجم
سليمان ناصر عطية
صالح عبد العزيز النجار
عبد السلام عارف عطية
محمد أحمد يعقوب
يحيى جمال القعر

إشراف الدكتور/ محسن بابقي عبد القادر

٢٠٢٣ – ٢٠٢٤م

قال تعالى:

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

سورة هود الآية (88)

إقـــــرار

مدى التزام الشركات بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) الخاص بالمخزون (دراسة ميدانية على الشركات اليمنية)

نحن الطلبة الموقعين ادناه، نقر انه تم إنجاز هذه الدراسة من قبلنا، وبجهد ذاتي منا، وبمساعدة المشرف والمقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في تخصص المحاسبة.

م	اسم الطالب	التوقيع
1	أحمد حمود محمد الجرادي	
2	حسن عبد الله عبد الخالق النجم	
3	سليمان ناصر علي عطية	
4	صالح عبد العزيز صالح النجار	
5	عبد السلام عارف احمد عطية	
6	محمد أحمد أحمد يعقوب	
7	يحيى جمال علي القعر	

إقـــــرار

مدى التزام الشركات بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) الخاص بالمخزون (دراسة ميدانية على الشركات اليمنية)

تم الاشراف على هذه الدراسة من قبلنا، والمقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في تخصص المحاسبة.

كلية العلوم الإدارية والمالية

الجامعة الإماراتية الدولية

اسم المشرف: د/ محسن بابقي عبد القادر

التوقيع:

الإهداء

نهدي بحثنا الى مصدر قوتنا والهامنا ومثلنا الأعلى بعد الله سبحانه وتعالى من نسعد برؤيتهم ونشتد بحضورهم آبائنا الغاليين والى أصل سعادتنا ومنبع حبنا وراحتنا جنة الدنيا ونعيمها أمهاتنا والى من عرفنا معنى الحياة بوجودهم، سندنا في شدتنا وبهم نقوى على دنيتنا أخوتنا وأخواتنا والى كل من ساندنا في مسيرتنا الدراسية شكرا من القلب

ونسأل الله لنا ولكم التوفيق والنجاح،،،

شكر وتقدير

في البداية نحمد الله تعالى ونشكره على أن وفقنا لإنجاز هذا البحث، له الحمد والشكر، كما نتوجه بالشكر الجزيل لمشرفنا الدكتور / محسن بابقي عبد القادر، الذي رافقنا في مسيرتنا لإنجاز هذا البحث وكانت له بصمات واضحة من خلال توجيهاته ودعمه الأكاديمي، كانت خبرته لا تقدر بثمن في صياغة أهم مواضيع البحث ومنهجيته، فقد دفعتنا ملاحظاته الثاقبة إلى صقل تفكيرنا ورفع عملنا إلى مستوى أعلى.

نود أيضا أن نتقدم بالشكر الجزيل للدكتور / محمد الكهالي عميد كلية العلوم الإدارية والمالية وكذلك الدكتور / فهمي الدقاف رئيس قسم المحاسبة، على إرشاداتهم القيمة طوال فترة دراستنا، فقد زودتنا ملاحظاتهم بالخبرة الصحيحة التي مكنتنا من اختيار الاتجاه الصحيح وإكمال بحثنا بنجاح.

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الى:(معرفة مدى التزام الشركات اليمنية بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) الخاص بتقييم المخزون)، وقد تم إجراء الدراسة الميدانية على عينة من الشركات في امانة العاصمة بلغ حجمها ٥٠ شركة، وقد توصلت الدراسة الى العديد من النتائج ابرزها:(تلتزم الشركات اليمنية بالفصل بين مردودات المبيعات الخاصة بالسنة عن تلك التي تخص سنة سابقة بنسبة ٧٠٪ وهي نسبة جيدة، تلتزم الشركات اليمنية بتقييم تكلفة مخزون اخر المدة وبنسبة ٩٢٪ وهي نسبة ممتازة، تلتزم الشركات اليمنية بتقييم المخزون عن المقارنة بين التكلفة وسعر السوق على أساس كل صنف على حدة بنسبة ٨٠٪ وهي نسبة جيدة جدا، تلتزم الشركات اليمنية بالإفصاح عن الاحداث اللاحقة التي تودي الى انخفاض قيمة المخزون بنسبة ٥٢٪ وهي نسبة مقبولة)، كما قدمت عدد من التوصيات للشركات وهي:(تقييم المخزون على أساس صافي القيمة البيعية، اظهار المخزون في قائمة المركز المالي على أساس قاعدة التكلفة او السوق ايهما اقل، ضرورة الإفصاح عن الاحداث اللاحقة التي قد تودي الى انخفاض تكلفة المخزون).

Abstract

The study aimed to:(knowing the extent to which Yemeni companies' compliance with International Accounting Standard No (2) regarding inventory valuation).

The field study was conducted on a sample of companies in the capital secretariat, the size of which was 50 companies. The study reached many results, the most notable of which are: (Yemeni companies are committed to separating the sales returns of the year from those of a previous year by 70%, which is a good percentage. They are committed to Yemeni companies evaluate the cost of ending inventory at a rate of 92%, which is an excellent rate. Yemeni companies are committed to evaluating inventory by comparing cost and market price on the basis of each item separately at a rate of 80%, which is a very good rate. Yemeni companies are committed to disclosing subsequent events that lead to a decrease in the inventory value is 52%, which is an acceptable percentage. It also presented a number of recommendations to companies, which are: (valuing inventory based on net realizable value, displaying the inventory in the statement of financial position based on the cost or market base, whichever is lower, and the necessity of disclosing subsequent events that may lead to a decrease in the cost of inventory).

قائمة المحتويات	
الموضوع	**رقم الصفحة**
الآية الكريمة	II
إقرار الدراسة من الطلاب	III
إقرار الدراسة من الدكتور	IV
إهداء	V
شكر وتقدير	VI
ملخص الدراسة باللغة العربية	VII
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	VIII
قائمة المحتويات	IX
قائمة الجداول	XI
قائمة الأشكال	XIII
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة	
المبحث الأول: الإطار العام للدراسة	٢
المقدمة	٢
مشكلة الدراسة	٣
هدف الدراسة	٣
اهمية الدراسة	٣
فرضية الدراسة	٣
منهجية الدراسة	٣
حدود الدراسة	٤
الأداة المستخدمة في الدراسة	٤

المبحث الثاني: الدراسات السابقة	٥
الدراسات السابقة	٥
ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	٩
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول: مفهوم المخزون وأنواعه	١١
مفهوم المخزون	١١
أنواع المخزون	١٢
المبحث الثاني: طرق تقييم المخزون	١٦
طرق تقييم المخزون	١٦
المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للمخزون والافصاح عنة	١٩
المعالجة المحاسبية للمخزون	١٩
الإفصاح عن المخزون	٢١
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
مجتمع وعينة الدراسة	٢٣
التحليل لبيانات الدراسة	٢٣
الفصل الرابع: النتائج والتوصيات	
النتائج	٣٢
التوصيات	٣٣
المراجع والملاحق	
المراجع	٣٥
الملاحق	٣٧

قائمة الجداول		
م	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	يبين عرض الاستبانة على أساتذة متخصصين لتحكيمه	٤
٢	نتائج التحليل الإحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة بما يخص العمر	٢٣
٣	نتائج التحليل الإحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة بما يخص التأهيل العلمي	٢٤
٤	نتائج التحليل الإحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة بما يخص المسمى الوظيفي	٢٤
٥	نتائج التحليل الإحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة بما يخص سنوات الخبرة	٢٥
٦	نتائج التحليل الإحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة بما يخص النظام الذي تستخدمه شركتكم في تسجيل حركة المخزون السلعي	٢٥
٧	نتائج التحليل الإحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة تحميل المشتريات بمصاريف الشراء	٢٦
٨	نتائج التحليل الإحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة يتم معالجة مردودات المبيعات من المبيعات التي تمت في فترة محاسبية سابقة	٢٦
٩	نتائج التحليل الإحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة الطريقة التي تستخدمها شركتكم في قياس تكلفة المخزون	٢٧
١٠	نتائج التحليل الإحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة يتم تقديم المخزون في شركتكم يسعى السوق باستخدام الطرق	٢٧

قائمة الجداول		
م	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١١	نتائج التحليل الإحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة المقارنة بين تكلفة المخزون وسعر السوق على أسسه	٢٨
١٢	نتائج التحليل الإحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة تقييم أصناف المخزون التي أكد سنوياً	٢٨
١٣	نتائج التحليل الإحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة إدراج المخزون في قائمة المركز المالي مقيماً على اسمه	٢٩
١٤	نتائج التحليل الإحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة في الإفصاح في القوائم المالية عن السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون	٢٩
١٥	نتائج التحليل الإحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة الإفصاح في القوائم المالية عند الإحداث اللاحقة التي تؤدي إلى انخفاض قيمة المخزون	٣٠

قائمة الأشكال		
م	عنوان الشكل	رقم الصفحة
١	الأنواع المختلفة للمخزون	١٣
٢	أنواع المخزون في إطار التوصيف السلوكي	١٥

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

سنتطرق لفهم هذه الدراسة من خلال تقسيمها إلى مبحثين أساسين والمتمثلة في:

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

يتناول هذا المبحث شرح الاتي:

١. المقدمة

يشهد العالم المعاصر تزايدا ملحوظا في الأنشطة التجارية والاقتصادية مما يتطلب إدارة فعالة ودقيقة للموارد المالية والمواد الخام والمنتجات النهائية ومن بين المجالات الأساسية لإدارة الموارد المالية في الشركات يأتي دور المحاسبة وتقدير المخزون بشكل صحيح وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، فتوحيد المعايير المحاسبية توحيد اللغة المالية للشركات في جميع الدول، مما يسهل عليها القيام بالمقارنات وفهم البيانات المالية من منظور عالمي، تعمل المعايير المحاسبية الدولية على زيادة شفافية ومصداقية التقارير المالية، مما يساهم في بناء الثقة بين المستثمرين والجمهور وزيادة فرص الاستثمار، باستخدام معايير محاسبة موحدة، يمكن تقليل التكاليف التي يتحملها الشركات لتحويل تقاريرها المالية إلى معايير محاسبية مختلفة في كل دولة، يسهل تبني المعايير المحاسبية الدولية استخدام التكنولوجيا والابتكار في عمليات المحاسبة وإعداد التقارير المالية، مما يسهم في تحسين كفاءة ودقة العمليات المحاسبية.

٢. مشكلة الدراسة

يعد المخزون السلعي من اهم الاصول المتداولة في الشركات التجارية والصناعية وبالنظر الى تعدد الطرق المحاسبية المستخدمة في تقييم المخزون سيودي اختلاف تلك الطرق الى التأثير على نتيجة نشاط الشركات وعلى مركزها المالي، وفي سبيل وضع قواعد موحدة لتقييم المخزون تناول المعيار المحاسبي الدولي IAS رقم (٢) الخاص بالمخزون قواعد تقييم المخزون والافصاح عنة في القوائم المالية، وفي ضوء ما سبق تتمحور مشكلة الدراسة **حول عدم وضوح مدى التزام الشركات اليمنية بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) الخاص بتقييم المخزون.**

٣. هدف الدراسة

معرفة مدى التزام الشركات اليمنية بالمعيار المحاسبي الدولي رقم(٢) الخاص بتقييم المخزون.

٤. أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من الأهمية التي يتمتع بها عنصر المخزون بين حسابات الأصول المتداولة كونه بنداً مهماً يوثر على قياس نتيجة النشاط وكذلك قياس المركز المالي.

٥. فرضية الدراسة

لا تلتزم الشركات اليمنية بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) الخاص بالمخزون.

٦. منهجية الدراسة

بهدف الالمام والاحاطة بمختلف جوانب الموضوع والاجابة عن الإشكالية المعتمدة واختبار صحة الفرضيات، تعتمد الدراسة بصورة أساسية على المنهج الوصفي والاستبانة والذي يمكن من وصف الجوانب النظرية للموضوع وذلك بغرض التعرف على المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) الخاص بالمخزون ومدى التزام الشركات اليمنية بتطبيقه إضافة الى الاستبانة من خلال الزيارات الميدانية للشركات محل الدراسة.

٧. حدود الدراسة

- **الحدود الزمانية:** تم اجراء الدراسة خلال العام الجامعي١٤٤٥هـ الموافق ٢٠٢٣ /٢٠٢٤م.
- **الحدود المكانية:** تم اجراء الدراسة في امانة العاصمة اليمنية صنعاء نظرا لوجود معظم مراكز الشركات اليمنية فيها.
- **الحدود البشرية:** تم اجراء الدراسة على عينة من المحاسبين في الشركات اليمنية.

٨. الأداة المستخدمة في الدراسة

استخدم الباحثون الاستبيان لغرض جمع بيانات الجانب العملي للبحث، وقد تم اعداد استبان وعرضه على أساتذة متخصصين لتحكيمه وهم:

يبين الجدول (١) عرض الاستبانة على أساتذة متخصصين لتحكيمه

الاسم	الدرجة العلمية	جهة العمل
ياسر احمد الماوري	أستاذ مساعد	محاسب قانوني مدرس أكاديمي عضو هيئة تدريس
نورا ياسين المريش	أستاذ مساعد	مدرس أكاديمي عضو هيئة تدريس
صفاء علي الحنبصي	ماجستير	مدرس أكاديمي عضو هيئة تدريس

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

١- دراسة(علي حسين الخطيب وآخرون، عام ٢٠٢١م) **بعنوان: إثر التضخم الاقتصادي على تقييم المخزون السلعي للشركات التجارية اليمنية**، وهي مشروع تخرج لمجموعه من طلاب المحاسبة في احدى الجامعات اليمنية وقد هدفت الى استعراض مزايا وعيوب طرق تقييم المخزون القديمة والحديثة وكذلك ايضاح أبرز المعالجات التي تناولتها الابحاث للحد من التضخم وايضا القيام بالتعديلات المحاسبية المطلوبة لإظهار المخزون بقيمته الحقيقية في القوائم المالية، وتوصل الى نتائج أبرزها: يتم تطبيق دوره مستنديه تمكن من تسجيل العمليات بكفاءة عالية وتهتم بكل الإجراءات كذلك لا يوجد تصور في الرقابة الداخلية على المخزون السلعي وأيضا المخزون يشكل الجزء الاكبر من رأس مال الشركات واهم مصدر للدخل، وقد قدمت الدراسة عدة توصيات أبرزها: ضرورة اعطاء تقييم المخزون اهتماما أكبر حتى يتم التمكن من تقييمه بأفضل الطرق وحتى ترفع الشركة من ارباحها يجب عليها تخفيض تكاليف المخزون لأدنى حد يجب الاستعانة بشكل فعال بنظام رقابة مستندي دقيق للرقابة على المخزون.

٢- دراسة(حابي و راح، عام ٢٠٢١م) **بعنوان: قراءه لمشرع المعيار الجزائري للمحاسبة العمومية رقم ١٣ والمتعلق بالمخزونات في ظل المعيار الدولي للمحاسبة في القطاع العام رقم ١٢**، وهي بحث مشروع في مجله اجريت في الجزائر وقد هدفت الى معرفه مدى توافق مشرع المعايير المحاسبية للقطاع العام في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS من خلال مقارنه مشرع المعيار المحاسبي الجزائري للقطاع العام رقم ١٣ المخزون مع نظيره الدولي IPSAS. وكذلك ابراز اهميه اعتماد هذا المعايير في الجزائر لما لها من اهميه كبيره في تحقيق الاهداف التي وضع من اجلها هذه المعايير من تعزيز الشفافية والمصداقية وسهوله المقارنة بين مختلف التقارير المالية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي هذه الدراسة وتوصلت هذه الدراسة الى ان هناك توافق بين مشرع المعيار المحاسبي الجزائري للقطاع العام وتحقيق نظام محاسبي عمومي فعال.

٣- دراسة(جديدي هاجر و عزي الشيماء، عام ٢٠٢١م) **بعنوان: المعالجة المحاسبية للمخزون وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقها مع معايير المحاسبة الدولية،** وهي رساله ماجستير اجريت في الجزائر وقد هدفت الى التعرف على المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي وتوافقها مع معايير المحاسبة الدولية "المعيار رقم ٢ المخزونات" ومن اجل الالمام بهذه الدراسة تم التطرق الى المفاهيم الأساسية للمخزونات وطريقه معالجتها وتقييمها وهذا حسب معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي ومن اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة التي درست الموضوع من الناحية النظرية والتطبيقية ثم اسقاطها على مؤسسه النسيج والتجهيز بسكرة حيث تبين ان المؤسسة تقوم بالمعالجة المحاسبية لمخزوناتها وتقييمها حسب ما نص عليه النظام المال المحاسبية المالي والمعيار رقم (٢).

٤- دراسة(بوذيبي و كتفي، عام ٢٠٢٠م) **بعنوان: تقييم المخزونات والافصاح عنها في القوائم المالية وفق معاييرIAS / IFRS وGAAP،** وهي رساله ماجستير اجريت في الجزائر وقد هدفت الى: التطرق الى مختلف المجالس المحاسبية الصانعة للمعايير المحاسبية ونبذة عن تطورها وايضا القاء نظره بسيطة عن مشروع التقارب بين هذه المجالس والتعريف بهذا المشروع ومنه تسليط الضوء على المخزونات والتي هي محور الدراسة ؛حيث يتم التعريف بالمعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 2 و اهم الطرق المتبعة في التقييم و الافصاح عن المخزون في القوائم المالية حسب هذا المعيار وايضا التطرق الى المعيار المحاسبية الامريكي GAAP 43 الخاص بالمخزونات الذي يعتبر غير متناول لدى الجميع ومنة نستنتج اهم طرق التقييم والافصاح عن المخزونات وفق هذا المعيار ودراسة اهم من نقاط الاختلاف بينهما وتأثير هذه الاختلافات على القوائم المالية.

٥- دراسة(مصطفى فزع، عام ٢٠١٩م) **بعنوان: مدى تطبيق المعالجة المحاسبية للمخزون والاثر الضريبي الحالي والمؤجل وفق معايير المحاسبة الدولية واثرها على النظام الضريبي في فلسطين**، وهي رسالة ماجستير اجرت في فلسطين وقد هدفت الى التعرف على مدى تطبيق المعالجة المحاسبية للمخزون والاثر الضريبي الحالي والمؤجل وفق معايير المحاسبة الدولية واثرها على النظام الضريبي في فلسطين وتوصلت نتائج ابرزها: درجة تطبيق المعالجة المحاسبية للمخزون والاثر الضريبي الحالي والمؤجل وفق معايير المحاسبة الدولية واثرها على النظام الضريبي جاءت كبيرة قواعد القياس المنصوص عليها بالمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢ للمخزون قد كانت كبيرة جدا وذلك من وجهة نظر المدراء الماليين في الشركات الصناعية والتجارية المدرجة في بورصة فلسطين، وقد توصلت الدراسة أيضا الى: وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05=a) بين متوسط العينة لمحور الدارسة الأول المتعلق بمتطلبات القياس المنصوص عليها في معيار المحاسبي الدولي رقم (٢) المخزون والنظام الضريبي في فلسطين والمحور الثاني المتعلق بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في معيار المحاسبي الدولي رقم (٢) المخزون النظام الضريبي في فلسطين والدرجة الكلية ولصالح متوسطات العينتين، وقدمت عدة توصيات ابرزها: القيام بأجراء دراسات واسعة ومتجددة حول مدى تطبيق المعالجة المحاسبية المختلفة واثرها على النظام الضريبي في فلسطين ودراسة إمكانية تطوير هذه المعالجات المحاسبية لخدمة قانون الضريبة والمواطنين بصورة اكبر قيام الدوائر الضريبية والشركات التجارية والصناعية المدرجة في بورصة فلسطين بالتزام بقواعد المعالجة المحاسبية لضمان الحصول على النتائج المتوقعة من هذه القواعد وتطوير اعمالها والوفاء بالمستحقات الضريبية المفروضة عليها العمل على توحيد المعالجة المحاسبية في المعايير المحاسبية المعمول بها في فلسطين والتي يجب ان تشير الى سعر التكلفة او صافي القيمة البيعية مع ما ينص عليه قانون ضريبة الدخل.

٦- دراسة(جمال نعمان حسن المهلل، عام ٢٠١٧م) **بعنوان: مشكلات اداره المخزون في مؤسسات وشركات الاتصالات،** وهي رسالة ماجستير اجريت في اليمن وقد هدفت الى: تحديد المشكلات المرتبطة بإدارة المخزون في المنشاة الخدمية مؤسسات وشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتوصلت الى نتائج أبرزها: تبين ان المؤسسة العامة للاتصالات تقوم بتوفير احتياجاتها المختلفة بتطبيق سياسات واجراءات الشراء والتوريد بشكل جيد ولكن هناك نواحي قصور في السياسات والاجراءات الحالية المتمثلة في اختيار أسهل الطرق وأفضل الشروط وعدم مراعاة تخفيض التكاليف خلال مراحل الشراء والتوريد كما ان هناك قصور وضعف في عمليه اختيار مصادر الشراء وفقا لأسس ومعايير عادله لتقييم تلك المصادر كذلك التنسيق بين الادارات المختلفة واداره المشتريات لتحديد الاحتياجات من المواد والمستلزمات المختلفة ضعيف كما انه لا يتم اشراك الجهات الرقابية اثناء تحديد الاحتياجات المختلفة وايضا تتأثر الاصناف المختلفة التي تقوم المؤسسة العامة للاتصالات بشرائها بتغيرات الاسعار من فترة لأخرى حيث لا يحظى هذا الموضوع بالاهتمام الكافي لمواجهه تلك المتغيرات والتقلبات في الاسعار من قبل المختصين في المؤسسة العامة للاتصالات بالقيام بالدراسات الكافية، وقدمت هذه الدراسة عده توصيات أبرزها: تطبيق قواعد واجراءات المخازن بشكل تام وهذا يستلزم تطبيق الاجراءات التي لا تطبق وتفعيل كامل للإجراءات التي تطبق بشكل جزئي ايضا العمل الجاد على ايجاد السبل المناسبة للحد من وجود معوقات اداريه وفنيه وبشريه تعيق اعمال الرقابة المستودعية عن القيام بدورها كذلك تطوير اليه تقنيه لربط ادارة المخازن والمستودعات مع الجهات الطالبة بشبكة حاسوبية مما ينتج عن ذلك مهنيه عالية في الاداء واختصار بعض الاجراءات الروتينية.

٧- دراسة(إيمان بلخير، عام ٢٠١٥م) **بعنوان: تقييم تطابق معالجة المخزون على ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 (Laso2) وفق النظام المحاسبي الماليSCF دارسة حاله مؤسسة مطاحن الوحدات**، وهي رسالة ماجستير اجريت في الجزائر وتهدف الى: توضيح الية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص عنصر المخزون في المؤسسات الاقتصادية وابراز مدى تطابق تقييم المعالجة المحاسبية للمخزون بين ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) وما نص عليه النظام المحاسبي المالي وكذلك ابراز اهمية المخزونات اقتصاديا ومحاسبيا بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية ومحيطها الخارجي، وقد توصلت هذه الدراسة الى نتائج أبرزها: تتمثل المخزونات في مؤسسه مطاحن الوحدات أصل من اصول المؤسسة تعالجه محاسبيا وفق الحدث الاقتصادي المرتبط بها ان استخدام قواعد النظام المحاسبي المالي وكونه متبنى من المعايير المحاسبية الدولية في طرق التقييم والمعالجة المحاسبية يزيد من دقه وفهم القوائم المالية ويساهم في الحصول على ثقة مستخدمي القوائم المالية ومن خلال اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي في مؤسسه مطاحن الوحدات نرى ان هناك توافق كبير بين ما نص عليه النظام المحاسبي المالي وما ورد في المعايير المحاسبية الدولية، وقد وصلت الى بعض التوصيات اهمها: انه لابد من زيادة الوعي المحاسبي لمسيري المؤسسات الاقتصادية باعتبار المحاسبة دين تجاه ادارة الضرائب وانه يجب العمل في المؤسسات الاقتصادية بتطبيق النظام المحاسبي والمالي والمعايير المحاسبية الدولية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تعتبر هذه الدراسة امتداد للدراسات السابقة، وما يميزها عن سابقاتها انها تدرس تقييم مدى التزام الشركات اليمنية بتطبيق المعيار المحاسبي رقم (٢) الخاص بالمخزون، كما ان يقع مجتمع الدراسة الميدانية يقع في الجمهورية اليمنية على الشركات اليمنية، وإضافة الى ما سبق لا توجد دراسة سابقة في اليمن تناولت تقييم مدى التزام الشركات اليمنية بتطبيق المعيار المحاسبي رقم (٢) الخاص بالمخزون على حد علم الباحثون.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

سنتطرق في هذا الفصل لفهم هذه الدراسة من خلال تقسيمها إلى ثلاثة مباحث أساسيه والمتمثلة في:

المبحث الأول: مفهوم المخزون وأنواعه

المبحث الثاني: طرق تقييم المخزون

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للمخزون والافصاح عنه

المبحث الأول: مفهوم المخزون وأنواعه

١-مفهوم المخزون

بحسب معيار المحاسبة الدولية رقم ٢ (IAS2,2014) يعرف المخزون بأنه ذلك الاصل الذي يكون في حيازة الشركة كالبضاعة التي ستباع في نطاق النشاط العادي او في انتاج المنتج للسلعة لغرض بيعها مثل (المواد الخام التي تستخدم من اجل الانتاج او تقدم بها الخدمات) (الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢))

كما يعرف بأنه (يمثل أحد بنود الأصول التي تحتفظ بها المنشأة بغرض البيع، او البضائع التي سوف تستخدم او تستهلك في انتاج السلع المعدة للبيع (كيسو وجيري ،٢٠٠٥م، ص٣٦٣)

يمثل المخزون جزء من الأصول المتداولة المشتراة من قبل المؤسسة من أجل البيع وهذا في المؤسسات التجارية، او من أجل التصنيع في المؤسسات الصناعية كما يشمل المخزون كل المنتجات الموجهة للاستهلاك الذاتي، كما يعبر عن قيمة الوسائل التي اشترتها المؤسسة سواء لإعادة بيعها او تصنيعها وتحويلها الى منتجات مصنعة (شبابكي، ١٩٩٧م، ص٥٦)

وترى الجمعية الأمريكية للرقابة على المخزون والانتاج APICS أنه إجمالي الأموال المستثمرة في الوحدات من المادة الخام والأجزاء والسلع الوسيطة وكذلك وحدات تحت التشغيل بالإضافة الى المنتجات النهائية المتاحة للبيع (حجاب، ٢٠١٥م، ص١٦).

ويعرف بأنه: اجمالي الاموال المستثمرة في وحدات من المادة الخام والاجزاء والسلع الوسيطة وكذلك الوحدات تحت التشغيل بالإضافة الى المنتجات النهائية المتاحة للبيع.(ماضي,١٩٩٨م، ص١٢)

ويرى البعض على أن المخزون هو: جميع الموارد والأجزاء والتجهيزات والأدوات والبضاعة في دور التصنيع والبضاعة الجاهزة المسجلة في سجلات المنظمة والمتواجدة مادياً في المخازن او المستودعات او المعامل او المحلات العائدة لتلك المنظمة.(الجاسم، ١٩٧٢م، ص١٧)

٢-انواع المخزون

لا يقتصر المخزون على مؤسسات دون غيرها، فكلها تهتم به وتلجأ إليه، وهناك العديد من أنواعه والتي يمكن النظر إليها من زاويتين:

١) أنواع المخزون في النظام الإنتاجي طبقا لاستعمالات المواد المخزنة، وهذا ما يطلق عليه أنواع المخزون في إطار التوصيف الهيكلي.

٢) أنواع المخزون في النظام الإنتاجي على أساس الوظيفة التي يؤديها المخزون، وهذا ما يطلق عليه أنواع المخزون في إطار التوصيف السلوكي.

وفيما يلي توضيحا للنقطتين السابقتين بحسب (حجاب، ٢٠١٢م، ص٣٣)

٢-١ أنواع المخزون في إطار التوصيف الهيكلي

يشمل المخزون على جميع العناصر المادية الملموسة والتي تكون في شكل مواد أولية، مواد نصف مصنعة، منتجات تامة، مواد مستعملة في عمليات الصيانة، مواد الإصلاح والصيانة تمثل هذه العناصر أحد التقسيمات الأساسية للمخزون، وبالتالي فإنه يمكن تحديد الأنواع التالية وفقا لهذا التقسيم:

٢-١-١ المخزون من المواد الأولية (الخامات)

يشمل المواد الخام المشتراة والتي يعتزم تشكيلها أو تحويرها أو إدماجها مع مواد خام أخرى بغرض إنتاج أجزاء أو منتجات تامة الصنع وفي أغلب الأحوال فإن المخزون من هذا النوع عبارة عن مواد أو أجزاء مصنوعة تشترى من مؤسسات أخرى، وذلك باستثناء المعادن المستخرجة من باطن الأرض حيث تعتبر موادا خاما بمعناها الحقيقي، وكذلك المنتجات الزراعية ومن أمثلة هذه المواد الصوف والقطن والألواح وغيرها والداخلة في عمليات الإنتاج.

٢-١-٢ المخزون من الأجزاء أو التجميعات الجزئية

تتم عملية الإنتاج على مراحل وقد تقتضي ظروف المؤسسة القيام بتخزين كميات من الأجزاء التي سيتم استخدامها في إنتاج التجميعات الجزئية أو بيعها للعملاء كقطع غيار، ومن أمثلة هذه الأجزاء الترانزستورات والأجزاء المصبوبة من الحديد وغيرها، كما تشمل التجميعات المشتراة أو التي يتم إنتاجها من أجزاء مشتراة أو مصنعة والتي تدخل في تركيب المنتج التام.

٢-١-٣ المخزون الإنتاج تحت التشغيل

يشمل هذا النوع كافة المواد التي تحت التشغيل لتحويلها من مادة خام أو تجميعها إلى منتج تام ويتضمن كافة الخامات والمنتجات نصف المصنعة أو التجميعات الجزئية التي يتم الاحتفاظ بها بين العمليات الصناعية، ويتوقف حجم هذا النوع من المخزون على مدى تعقد مراحل الإنتاج وطول كل مرحلة.

٢-١-٤ مخزون المنتجات التامة الصنع

يشمل هذا النوع من المخزون كل السلع التامة الصنع أو التجميعات النهائية والتي تكون معدة لشحنها للعملاء، فمن غير المتصور أن يتم تسليم المنتجات التامة من المصنع إلى العملاء مباشرة وفي نفس الوقت، إذ أن المخطط الإنتاجي يوضع في الغالب على أساس جدولة الإنتاج بحيث تنتج الكميات اللازمة على مدار السنة بانتظام بغض النظر عن وجود ارتباط بتسليمها في الحال أو المستقبل، وتمثل المخازن حلقة الوصل بين المصنع والعملاء.

٢-١-٥ مخزون مواد الإصلاح والصيانة

يتمثل هذا النوع من المخزون المواد غير المنتجة والتي تستخدم لتدعيم استمرارية العمليات الإنتاجية ولكنها لا تدخل مباشرة في تركيب المنتج النهائي ولذلك يطلق عليها المواد غير المباشرة، ومن أمثلتها مواد التشحيم والتزييت وقطع غيار المعدات والآلات المستخدمة في الإنتاج.

يوضح الشكل رقم (١) أنواع المحزون وفقا لأطار التوصيف الهيكلي:

الشكل رقم (١): الانواع المختلفة للمخزون

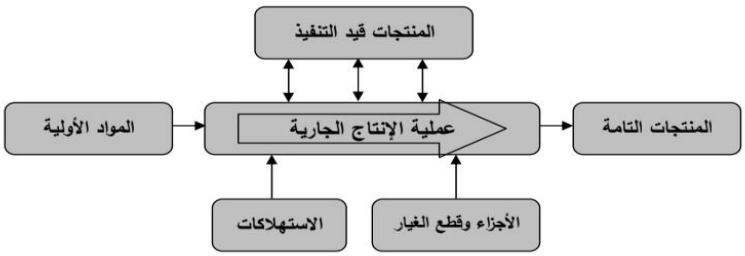

تمثل الأنواع السابقة للمخزون تقسيما له في إطار التوصيف الهيكلي، وليس من الضرورة أن تظهر كل تلك الأنواع في أي نظام إنتاجي، ولكن يعتمد ذلك على نوع العملية الإنتاجية ونوع الإنتاج المتبع، ففي خطوط الإنتاج المتصلة لا تخزن المواد تحت التشغيل على عكس خط الإنتاج غير المتصل، أين تظهر كافة أنواع المخزون السابقة.

٢-٢ أنواع المخزون في إطار التوصيف السلوكي

في إطار التوصيف السلوكي يمكن تحديد الأنواع التالية للمخزون وذلك حسب الوظيفة التي يؤديها كل نوع:

٢-٢-١ المخزون الاستراتيجي.

يهدف هذا المخزون إلى مواجهة أية احتمالات طويلة الأجل تتعلق بنقص الإمداد لأي سبب من الأسباب مثل نقص الإمدادات من الخامات أو توقعات خاصة بارتفاع أسعار الخامات أو لأسباب سياسية تتعلق بأزمات محلية أو عالمية ويعتمد تحديد مستوى المخزون الاستراتيجي الواجب الاحتفاظ به إلى حد بعيد على الخبرة الشخصية.

٢-٢-٢ المخزون الاحتياطي (الأمان).

يهدف المخزون الاحتياطي إلى تلبية الطلب على المخزون طوال فترة التوريد، وهي الوقت المنقضي بين إصدار الطلبية وبين استلامها، وقد تكون هذه الفترة محددة أو احتمالية ويمكن تحديد ثلاث حالات يستخدم فيها المخزون الاحتياطي لمواجهة الطلب خلال فترة التوريد وهي:

أ- عندما يتأخر التوريد ويكون الطلب على المخزون طلبا متوسطا (طلبا عاديا).

ب-عندما تكون هناك ظروف خاصة تجعل من الطلب على المخزون أعلى من المتوسط وذلك لفترة زمنية مؤقتة وليست طويلة.

ج-عندما تكون فترة التوريد ومعدل الطلب على المخزون يتميزان بعدم التأكد ويحدد حجم المخزون الاحتياطي بناء على درجة التأكد في كل من معدل الطلب على المخزون خلال فترة التوريد وطول فترة التوريد وثباتها.

٢-٢-٣ المخزون الحركي (الدوري).

وهو المخزون الذي يوجد بسبب دورية بعض العمليات ويهدف إلى توفير الخامات في شكل طلبيات متباعدة زمنيا ينتج عن كل دورة منها تناقص تدريجي للمخزون الحركي نتيجة السحب المستمر منه يعقبه ارتفاع مفاجئ للمحزون بمجرد توريد طلبية جديدة.

ويمكن إدراج الشكل التالي الذي يوضح تقسيم المخزون وفقا للتوصيف السلوكي

الشكل رقم (٢) أنواع المخزون في إطار التوصيف السلوكي.

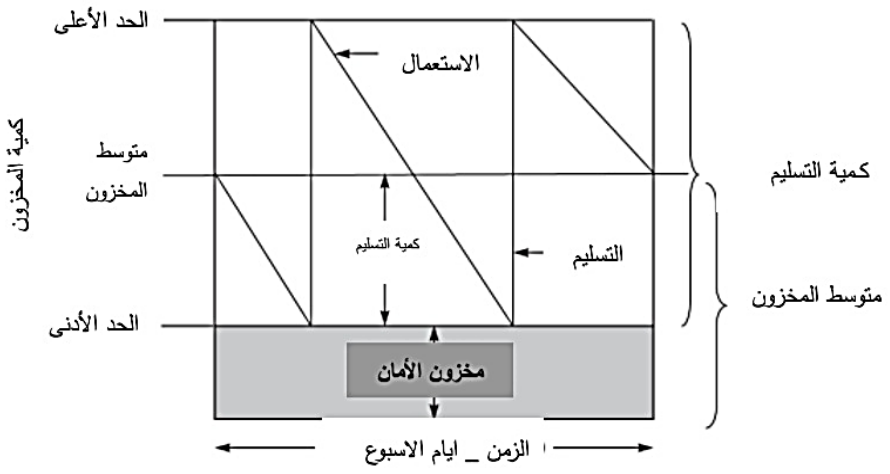

المبحث الثاني: طرق تقييم المخزون

تناول المعيار المحاسبي (IAS02) الطرق التالية في تقييم المخزون (سعيدة، ٢٠١٩م، ص٥١)

١-طريقة الوارد أولا صادر أولا First in First Out

تفترض هذه الطريقة أنه عند بيع أي كمية من البضاعة (السلع المنصرفة من المخازن) ستكون من أول كميات البضاعة التي دخلت المخازن (أقدم صفقات الشراء) أي أن البضاعة التي يتم شراؤها أولا يتم بيعها (بالنسبة للمنشآت التجارية) أو استخدامها (بالنسبة للمنشآت الصناعية) أولا، وبالتالي فإن البضاعة المتبقية في المخازن في نهاية المدة ستكون مقيمة بأحدث سعر شراء (كونها أحدث بضاعة تم شراؤها).

- **مزايا هذه الطريقة:**

أ- المخزون المتبقي يكون الشحنات الأخيرة وهذا يقلل من مخاطر التلف.

ب- يتم تسعير مخزون اخر المدة بالأسعار الأخيرة وبالتالي يظهر في الميزانية بتكلفة متقاربه مع التكلفة الجارية.

- **عيوب هذه الطريقة:**

أ- تؤدي الى الاختلافات في تكلفة المواد او المنتجات على الرغم من تماثل ظروف انتاجها.

ب- عدم الاهتمام بقاعدة مقابلة الإيرادات بالمصروفات لتحديد النتيجة.

ت- تؤدي الى تضخم الوعاء الضريبي وبالتالي تضخم الضريبة.

٢-طريقة المتوسط المرجح Weighted Average

تأخذ هذه الطريقة في الاعتبار أسعار الشراء للفترة كلها من خلال تحديد متوسط هذه الأسعار الذي يستخدم في تحديد تكلفة مخزون البضاعة آخر المدة، وكذلك تكلفة البضاعة المباعة.

- **مزايا هذه الطريقة:**

أ- السهولة في التطبيق بسبب تسعير جميع المواد المخزونة بسعر واحد.

ب- تخفيض أثر التغيرات في الأسعار على القوائم المالية.

- **عيوب هذه الطريقة:**

أ- تأجيل عملية التسعير الى نهاية الفترة باعتبارها أفضل طريقة وبالتالي التأثير في توفير المعلومات.

ب-لا تراعي التسلسل الزمني لتوريد السلع.

٣- طريقة الوارد أخيرا صادر أولا Last in First Out

قد منعت المعايير المحاسبية الدولية استخدام هذه الطريقة لما تتركه من اثار مضللة بشأن قياس المخزون واتماما للفائدة سنتطرق لهذه الطريقة على النحو الاتي:

تفترض هذه الطريقة أنه عند بيع أي كمية من البضاعة (السلع المنصرفة من المخازن) ستكون من أخر كميات البضاعة التي دخلت المخازن (أحدث صفقات الشراء) أي أن البضاعة التي يتم شراؤها أخيراً يتم بيعها أولاً، وبالتالي فإن البضاعة المتبقية في المخازن في نهاية المدة ستكون مقيمة بأقدم سعر شراء (كونها أقدم بضاعة تم شراؤها).

- **مزايا هذه الطريقة:**

أ- تحقيق وفورات ضريبية.

ب- مقابلة التكاليف بالإيرادات الجارية لتوفير قياس أفضل للدخل.

ت- تحسن التدفقات النقدية.

ث- وقاية الأرباح المستقبلية من الانخفاض.

- **عيوب هذه الطريقة:**

أ- انخفاض الأرباح بالمقارنة مع الوفرات الضريبية.

ب- تقويم المخزون بأقل من اللازم بسبب اقدمية الأسعار.

ت- عدم قياس دخل التكلفة الجارية.

ث- إفساد عائدات الشراء.

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للمخزون والافصاح عنه

من أجل التحقق من الكميات الموجودة في المخازن لابد من القيام بعملية الجرد من خلال إعادة التقييم بينما هو موجود فعلاً في مخازن المؤسسة ومقارنتها بالدفاتر المحاسبية لها.

تعريف الجرد:

هو متابعة المؤسسة للمخزون والتأكد من وجودة من حيث الكمية والنوعية المطلوبتين، ومطابقة ذلك مع السجلات المخزنة. (جمال، ٢٠١٠م، ص٨٣)

١-المعالجة المحاسبية للمخزون:

تنحصر المعالجة المحاسبية للمخزون في نظامين رئيسيين هما نظام الجرد المستمر ونظام الجرد الدوري والآتي التفاصيل:

١) الجرد الدوري:

يقصد به الحصر الشامل لجميع الأصناف الموجودة في المخازن في التاريخ المعين وعادة ما يكون هذا التاريخ في نهاية السنة المالية للمؤسسة وغالباً ما يستغرق هذا الجرد فترة تتراوح بين أسبوع وأسبوعين تتوقف خلالها جميع عمليات الصرف والتسليم في المخازن (محمد، ٢٠٠٠م، ص٢٢٨)

٢) نظام الجرد المستمر:

يقوم نظام الجرد المستمر على أساس مسك سجلات منتظمة تظهر باستمرار كمية وقيمة المخزون السلعي في أي تاريخ. (محمد، ٢٠١٨م، ص١٦٨)

ووفقاً لهذا النظام يوجد حساب مخزون يبين الرصيد في أي تاريخ والآتي المعالجات المحاسبية الخاصة بنظام الجرد المستمر:

١- أثبات عملية الشراء:

يتم أثبات عملية الشراء بجعل حساب المخزون مديناً بتكلفة البضاعة المشتراة، وتتكون تكلفة المشتريات من ثمن الشراء وفقاً للفاتورة مضافاً إليها مصاريف النقل وعمولات الشراء ويتم أثبات ذلك بالقيد الآتي:

من	إلى	البيان	التاريخ
XXX		من حـــ/المخزون	
	XXX	إلى حـــ/النقدية /او الموردين	

٢- مردودات المشتريات:

يتم أثبات مردودات المشتريات بعكس قيد الشراء كالآتي:

من	إلى	البيان	التاريخ
XXX		من حـــ/النقدية/او الموردين	
	XXX	إلى حـــ/ المخزون	

٣-المبيعات:

يتم أثبات عمليات البيع بقيدين على النحو الآتي:

أ-يتم أثبات المبيعات من واقع فاتورة البيع (بسعر البيع) بالقيد الآتي:

من	إلى	البيان	التاريخ
XXX		من حـــ/العملاء /او النقدية	
	XXX	إلى حـــ/المبيعات	

ب-يتم تخفيض المخزون بتكلفة البضاعة التي تم بيعها بالقيد الآتي:

من	إلى	البيان	التاريخ
XXX		من حـــ/تكلفة المبيعات	
	XXX	إلى حـــ/المخزون	

٤-مردودات المبيعات:

يتم أثبات مردودات المبيعات بقيدين معاكسين لقيود حالة البيع على النحو الآتي:

أ-أثبات مردودات المبيعات باستخدام سعر البيع:

من	الى	البيان	التاريخ
XXX		من حـــ/ مردودات المبيعات	
	XXX	إلى حـــ/ العملاء / او النقدية	

ب-تعلية المخزون بتكلفة البضاعة المردودة بالقيد الآتي:

من	إلى	البيان	التاريخ
XXX		من حـــ/ المخزون	
	XXX	إلى حـــ/ تكلفة المبيعات	

فضلاً عن ذلك لا حاجة لأثبات مخزون بضاعة آخر المدة كما هو الحال في طريقة الجرد الدوري؛ نظراً لوجود حساب مخزون يبين الرصيد في أي لحظة بالتكلفة.

٢-الافصاح عن المخزون:

أكدت المعايير المحاسبية الدولية على الافصاح عن المخزون في القوائم المالية بالقيمة الاقل دائما حيث اعتمدت استخدام قاعدة التكلفة او السوق ايهما اقل وذلك تمشيا مع مبدا الحيطة والحذر.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

سنتطرق في هذا الفصل لفهم الدراسة الميدانية من خلال مناقشة النقاط التالية:

١- مجتمع وعينه الدراسة

٢- التحليل لبيانات الدراسة

الدراسة الميدانية

يتناول هذا الفصل وصفا للخطوات والإجراءات التي اتبعها الباحثون في جمع وتحليل بيانات هذه الدراسة، كما نجد جداول توضح تحليلا لعينات الدراسة.

١- مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة الشركات اليمنية في امانة العاصمة – صنعاء.

عينة الدراسة قام الباحثون باستهداف مجموعة من الشركات اليمنية في امانة العاصمة – صنعاء، وذلك بتوزيع استمارة استبيان الدراسة على ٥٠ شركة يمنية في امانة العاصمة – صنعاء.

٢- التحليل لبيانات الدراسة

أولا/ تحليل البيانات الشخصية

١. العمر

يبين الجدول (٢) نتائج التحليل الاحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة

العمر	التكرار	النسبة
٣٠ سنة فاقل	١٣	٢٦٪
من ٣١ الى ٤٠ سنة	٢٥	٥٠٪
من ٤١ الى ٥٠ سنة	١٠	٢٠٪
٥٠ سنة فأكثر	٢	٤٪
الإجمالي	**٥٠**	**١٠٠٪**

تبين من الجدول ان نسبة ٥٠٪ من العينة هي (من ٣١ الى ٤٠ سنة) الأكثر تكرارا وهي المرتبة الأولى وتبين أيضا ان نسبة ٢٦٪ من العينة هي (٣٠ سنة فاقل) المرتبة الثانية وتبين أيضا ان نسبة ٢٠٪ من العينة هي (من ٤١ الى ٥٠ سنة) المرتبة الثالثة وتبين أيضا ان نسبة ٤٪ من العينة هي (٥٠ سنة فأكثر) المرتبة الأخير، وهذا يدل ان معظم العينة في مرحلة عمرية تمكنهم من فهم الاستبيان والاجابة عليه.

٢. التأهيل العلمي

يبين الجدول (٣) نتائج التحليل الاحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة

التأهيل العلمي	التكرار	النسبة
بكالوريوس	٤٥	٩٠٪
ماجستير	٤	٨٪
دكتوراة	١	٢٪
الإجمالي	**٥٠**	١٠٠٪

تبين من الجدول ان نسبة ٩٠٪ من العينة هم اغلبية افراد العينة هم من حملة شهادات البكالوريوس وتبين أيضا ان نسبة ٨٪ من العينة حملة شهادات الماجستير وتبين أيضا ان نسبة ان ٢٪ من العينة حملة شهادة الدكتوراة وهم الأقل ويتضح ان جميع افراد العينة ممن يحملون درجات جامعية وما فوق الجامعية يدل على ان العينة مؤهله علميا ويعطي اطمئنانا الى سلامة اجاباتهم.

٣. المسمى الوظيفي

يبين الجدول (٤) نتائج التحليل الاحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
رئيس قسم الحسابات	٩	١٨٪
مراجع داخلي	١٢	٢٤٪
محاسب	٢٩	٥٨٪
الإجمالي	**٥٠**	١٠٠٪

تبين من الجدول ان نسبة ٥٨٪ من العينة المسمى الوظيفي هو محاسب وهي الاغلب وتبين أيضا ان نسبة ٢٤٪ من العينة المسمى الوظيفي هو مراجع داخلي وتبين أيضا ان نسبة ١٨٪ من العينة المسمى الوظيفي هو رئيس قسم الحسابات وهي الأقل، وهذا يدل ان العينة متخصصة في المحاسبة وبالتالي يمكن الاعتماد على اجاباتهم.

٤. سنوات الخبرة

يبين الجدول (٥) نتائج التحليل الاحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
اقل من ٥ سنوات	١٦	٣٢٪
من ٥ الى ١٠ سنوات	١٥	٣٠٪
من ١٠ الى ١٥ سنة	١٢	٢٤٪
أكثر من ٢٠ سنة	٧	١٤٪
الإجمالي	**٥٠**	**١٠٠٪**

تبين من الجدول ان نسبة ٣٢٪ من العينة هم من فئة الخبرة اقل من ٥ سنوات وتبين أيضا ان نسبة ٣٠٪ من العينة هم من فئة الخبرة من ٥ الى ١٠ سنوات وتبين أيضا ان نسبة ٢٤٪ من العينة هم من فئة الخبرة من ١٠ الى ١٥ سنة وتبين أيضا ان نسبة ١٤٪ من العينة هم من فئة الخبرة أكثر من ٢٠ سنة، وهذا يدل ان العينة تتمتع بخبرة مناسبة ويعطي انطباع على سلامة اجاباتهم.

ثانيا/ تحليل البيانات الاساسية

١. النظام الذي تستخدمه شركتكم في تسجيل حركة المخزون السلعي:

يبين الجدول (٦) نتائج التحليل الاحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة

البيان	التكرار	النسبة
تستخدم الشركات طريقة الجرد الدوري	٢٤	٤٨٪
تستخدم الشركات طريقة الجرد المستمر	٢٦	٥٢٪
الإجمالي	**٥٠**	**١٠٠٪**

تبين من الجدول ان نسبة ٥٢٪ من العينة تستخدم طريقة الجرد المستمر برغم ان المعايير لم تلزم باستخدام طريقة الجرد الدوري او طريقة الجرد المستمر الا ان طريقة الجرد المستمر هي أكثر رقابة على المخزون.

٢. يتم تحميل المشتريات بمصاريف الشراء:

يبين الجدول (٧) نتائج التحليل الاحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة

البيان	التكرار	النسبة
يتم تحميل المشتريات بمصاريف الشراء	٤٢	٨٤٪
لا يتم تحميل المشتريات بمصاريف الشراء	٨	١٦٪
الإجمالي	**٥٠**	**١٠٠٪**

تبين من الجدول ان نسبة ٨٤٪ من العينة تحمل المشتريات بمصاريف الشراء وهذه الطريقة تتفق مع المعايير المحاسبية الدولية وتبين أيضا ان نسبة ١٦٪ من العينة لا تلزم بالمعايير الدولية فيما يتعلق بتحميل المشتريات بمصاريف الشراء.

٣. يتم معالجة مردودات المبيعات من المبيعات التي تمت في فترة محاسبية سابقة:

يبين الجدول (٨) نتائج التحليل الاحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة

البيان	التكرار	النسبة
يتم معالجة مردودات المبيعات من المبيعات التي تمت في فترة محاسبية سابقة مثل المردودات العادية	٣٥	٧٠٪
يتم معالجة مردودات المبيعات بتسوية رصيد الأرباح المحتجزة	١٥	٣٠٪
الإجمالي	**٥٠**	**١٠٠٪**

تبين من الجدول ان نسبة ٧٠٪ من العينة تعالج مردودات المبيعات من المبيعات التي تمت في فترة محاسبية سابقة تتفق مع المعايير المحاسبية وتبين أيضا ان نسبة ٣٠٪ من العينة لا تعالج مردودات المبيعات من المبيعات التي تمت في فترة سابقة.

٤. الطريقة التي تستخدمها شركتكم في قياس تكلفة المخزون:

يبين الجدول (٩) نتائج التحليل الاحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة

البيان	التكرار	النسبة
طريقة الوارد أولا صادر أولا	٢١	٤٢٪
طريقة الوارد أخيرا صادر أولا	٤	٨٪
طريقة المتوسط المرجح	٢٥	٥٠٪
الإجمالي	**٥٠**	**١٠٠٪**

تبين من الجدول ان نسبة ٩٢٪ تطبق طريقة الوارد أولا صادر أولا او المتوسط المرجح وكلا الطريقتين تتفق مع المعايير المحاسبية الدولية وتبين أيضا ان نسبة ٨٪ من العينة تطبق طريقة الوارد أخيرا صادر أولا وهذه الطريقة لا تسمح بها المعايير المحاسبية الدولية.

٥. يتم تقدير المخزون في شركتكم بسعر السوق باستخدام احدى الطرق الاتية:

يبين الجدول (١٠) نتائج التحليل الاحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة

البيان	التكرار	النسبة
طريقة أسعار السوق في ١٢/٣١	١٤	٢٨٪
طريقة أسعار اخر فواتير الشراء	٣٤	٦٨٪
طريقة أسعار البيع ناقصا مصاريف البيع	٢	٤٪
الإجمالي	**٥٠**	**١٠٠٪**

تبين من الجدول ان نسبة ٣٢٪ من العينة تستخدم طريقة أسعار السوق في ١٢/٣١ وطريقة أسعار البيع ناقصا مصاريف البيع وهذه الطريقتين تلزم بالمعايير المحاسبية الدولية وتبين ايضا ان نسبة ٦٨٪ من العينة تستخدم طريقة أسعار اخر فواتير الشراء وهذه الطريقة لا تلزم بالمعايير المحاسبية الدولية وهذا يمثل نقطة ضعف لدى الشركات التي لا تلتزم بهذه القاعدة.

٦. يتم المقارنة بين تكلفة المخزون وسعر السوق على أساس:

يبين الجدول (١١) نتائج التحليل الاحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة

البيان	التكرار	النسبة
كل صنف على حدة	٤٠	٨٠٪
كل مجموعة متشابهة معا	٧	١٤٪
اجمالي أصناف المخزون	٣	٦٪
الإجمالي	**٥٠**	**١٠٠٪**

تبين من الجدول ان نسبة ٨٠٪ من العينة تقارن بين تكلفة المخزون وسعر السوق على أساس كل صنف على حدة وهذه الطريقة هي الأكثر دقة وتبين أيضا ان نسبة ١٤٪ من العينة تقارن بين تكلفة المخزون وسعر السوق على أساس كل مجموعة متشابهة معا وتبين أيضا ان نسبة ٦٪ من العينة تقارن بين تكلفة المخزون وسعر السوق على أساس اجمالي أصناف المخزون.

٧. يتم تقييم أصناف المخزون الراكد سنويا:

يبين الجدول (١٢) نتائج التحليل الاحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة

البيان	التكرار	النسبة
يتم تقييم أصناف المخزون الراكد سنويا	٤٢	٨٤٪
لا يتم تقييم أصناف المخزون الراكد سنويا	٨	١٦٪
الإجمالي	**٥٠**	**١٠٠٪**

تبين من الجدول ان نسبة ٨٤٪ من العينة يتم تقييم أصناف المخزون الراكد سنويا وهذا يتفق مع مبدا الحيطة والحذر وتين أيضا ان نسبة ١٦٪ من العينة لا يتم تقييم أصناف المخزون الراكد سنويا.

٨. يتم ادراج المخزون في قائمة المركز المالي مقيما على أساس:

يبين الجدول (١٣) نتائج التحليل الاحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة

البيان	التكرار	النسبة
التكلفة	٢٩	٥٨٪
سعر السوق	١٢	٢٤٪
التكلفة او السوق ايهما اقل	٩	١٨٪
الإجمالي	**٥٠**	**١٠٠٪**

تبين من الجدول ان نسبة ٥٨٪ من العينة يتم ادراج المخزون في قائمة المركز المالي مقيما على أساس التكلفة وتين أيضا ان نسبة ٢٤٪ من العينة يتم ادراج المخزون في قائمة المركز المالي مقيما على أساس سعر السوق وتبين أيضا ان نسبة ١٨٪ من العينة يتم ادراج المخزون في قائمة المركز المالي مقيما على أساس التكلفة او السوق ايهما اقل، وهذا يمثل نقطة ضعف في عدم الالتزام قواعد المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بتقييم المخزون.

٩. يتم الإفصاح في القوائم المالية عن السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون:

يبين الجدول (١٤) نتائج التحليل الاحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة

البيان	التكرار	النسبة
يتم الإفصاح في القوائم المالية عن السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون	٣٥	٧٠٪
لا يتم الإفصاح في القوائم المالية عن السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون	١٥	٣٠٪
الإجمالي	**٥٠**	**١٠٠٪**

تبين من الجدول ان نسبة ٧٠٪ من العينة يتم الإفصاح في القوائم المالية عن السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون وتبين أيضا ان نسبة ٣٠٪ من العينة لا يتم الإفصاح في القوائم المالية عن السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون.

١٠. يتم الإفصاح في القوائم المالية عن الاحداث اللاحقة التي تؤدي الى انخفاض قيمة المخزون:

يبين الجدول (١٥) نتائج التحليل الاحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة

البيان	التكرار	النسبة
يتم الإفصاح في القوائم المالية عن الاحداث اللاحقة التي تؤدي الى انخفاض قيمة المخزون	٢٦	٥٢٪
لا يتم الإفصاح في القوائم المالية عن الاحداث اللاحقة التي تؤدي الى انخفاض قيمة المخزون	٢٤	٤٨٪
الإجمالي	**٥٠**	**١٠٠٪**

تبين من الجدول ان نسبة ٥٢٪ من العينة يتم الإفصاح في القوائم المالية عن الاحداث اللاحقة التي تؤدي الى انخفاض قيمة المخزون وتبين أيضا ان نسبة ٤٨٪ من العينة لا يتم الإفصاح في القوائم المالية عن الاحداث اللاحقة التي تؤدي الى انخفاض قيمة المخزون.

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

سنتطرق في هذا الفصل لفهم الدراسة من خلال مناقشة النقاط التالية:

١- النتائج

٢- التوصيات

النتائج

تبين نتائج التحليل الاحصائي ما يلي:

١. تلتزم الشركات اليمنية بتحميل المحزون بتكاليف الشراء بنسبة ٨٤٪ وهي نسبة جيدة جدا.

٢. تلتزم الشركات اليمنية بالفصل بين مردودات المبيعات الخاصة بالسنة عن تلك التي تخص سنة سابقة بنسبة ٧٠٪ وهي نسبة جيدة.

٣. تلتزم الشركات اليمنية بتقييم تكلفة مخزون اخر المدة وبنسبة ٩٢٪ وهي نسبة ممتازة.

٤. تلتزم الشركات اليمنية بتقدير قيمة المخزون على أسعار السوق بنسبة ٢٨٪ وهي نسبة ضعيفة جدا.

٥. تلتزم الشركات اليمنية بتقييم المخزون عن المقارنة بين التكلفة وسعر السوق على أساس كل صنف على حدة بنسبة ٨٠٪ وهي نسبة جيدة جدا.

٦. تلتزم الشركات اليمنية بتقييم المخزون الراكد سنويا بنسبة ٨٤٪ وهي نسبة جيدة جدا.

٧. تلتزم الشركات اليمنية بأدراج المخزون في قائمة المركز المالي على أساس التكلفة او السوق ايهما اقل بنسبة ١٨٪ وهي نسبة ضعيفة جدا.

٨. تلتزم الشركات اليمنية بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون بنسبة ٧٠٪ وهي نسبة جيدة.

٩. تلتزم الشركات اليمنية بالإفصاح عن الاحداث اللاحقة التي تودي الى انخفاض قيمة المخزون بنسبة ٥٢٪ وهي نسبة مقبولة.

التوصيات

يوصي الباحثون الشركات اليمنية بالآتي:

١. تقييم المخزون على أساس صافي القيمة البيعية.

٢. اظهار المخزون في قائمة المركز المالي على أساس قاعدة التكلفة او السوق ايهما اقل.

٣. ضرورة الإفصاح عن الاحداث اللاحقة التي قد تودي الى انخفاض تكلفة المخزون.

المراجـــع والملاحـــــق

المراجع

أولا: الكتب

١. (جمال زدون، ٢٠١٠م) بعنوان: **الأمثلية الاقتصادية في تسيير المخزون، مذكرة نيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص بحث العمليات وتسيير المؤسسة، جامعة تلمسان، شتوان، الجزائر.**

٢. (دونالد كيسو وجيري ويجانت، ٢٠٠٥م) بعنوان: **المحاسبة المتوسطة، تعريب أحمد حامد حجاج ج١ الطبعة الثانية دار المريخ – السعودية.**

٣. (شبابكي سعدان، ١٩٩٧م) بعنوان: **تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني للمحاسبة ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر.**

٤. (عبد الغني نصيف الجاسم، ١٩٧٢م) بعنوان: **النظرية والتطبيق في ادارة المخازن، جامعة بغداد.**

٥. (عيسى حجاب، ٢٠١٢ م) بعنوان: **مرجع انواع المخزون، وهي رسالة دكتوراه.**

٦. (عيسى حجاب، ٢٠١٥م) بعنوان: **مساهمة لتحديد متغيرات القرار المتعلقة بالمخزون في المؤسسة الاقتصادية الجزائر، جامعة محمد خيضر.**

٧. (محمد الزبيدي، ٢٠١٨م) بعنوان: **مبادئ المحاسبة المالية الجزء الثاني، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن.**

٨. (محمد توفيق ماضي، ١٩٩٨م) بعنوان: **ادارة وضبط المخزون الدار الجامعية الاسكندرية، ص١٢.**

٩. (محمد سعيد، ٢٠٠٠م) بعنوان: **إدارة المشتريات والمخازن، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.**

١٠. الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢).

ثانيا: الرسائل والبحوث

١- (بوذيبي، كتفي، عام ٢٠٢٠م) بعنوان: "**تقييم المخزونات والافصاح عنها في القوائم المالية وفق معاييرIAS / IFRS وGAAP**".

٢- (جديدي هاجر، عزي الشيماء، لعام ٢٠٢١م) بعنوان: "**المعالجة المحاسبية للمخزون وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقها مع معايير المحاسبة الدولية**".

٣- (جمال نعمان حسن المهلل، لعام ٢٠١٧م) بعنوان: "**مشكلات اداره المخزون في مؤسسات وشركات الاتصالات**".

٤- (حابي، راح عام ٢٠٢١م) بعنوان: "**قراءه لمشرع المعيار الجزائري للمحاسبة العمومية رقم ١٣ والمتعلق بالمخزونات في ظل المعيار الدولي للمحاسبة في القطاع العام رقم ١٢**".

٥- (سعيدة عمون، ٢٠١٩م) بعنوان: **رسالة ماجستير عام جامعة قاصدي مرباح – الجزائر.**

٦- (مصطفى فزع، ٢٠١٩م) بعنوان: "**مدى تطبيق المعالجة المحاسبية للمخزون والاثر الضريبي الحالي والمؤجل وفق معايير المحاسبة الدولية وأثرها على النظام الضريبي في فلسطين**".

٧- (إيمان بلخير، ٢٠١٥م) بعنوان: "**تقييم تطابق معالجة المخزون على ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم 02. (Laso2) وفق النظام المحاسبي الماليSCF دارسة حاله مؤسسة مطاحن الوحدات**".

٨- (علي حسين الخطيب وآخرون، ٢٠٢١م) بعنوان: "**إثر التضخم الاقتصادي على تقييم المخزون السلعي للشركات التجارية اليمنية**".

الملاحـــق

أولا/ نموذج استبيانه الدراسة

ثانيا/ نموذج لتفريغ الاستبيانات

استبانة

الأخ/ **الفاضل**

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحثون بأعداد بحث علمي بعنوان

"**مدى التزام الشركات بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) الخاص بالمخزون**

(دراسة ميدانية على الشركات اليمنية)"

ونأمل من حضرتكم التعاون وتعبئة هذه الاستمارة بدقة وموضوعية، ونوكد لكم بان جميع البيانات والمعلومات التي سيتم الحصول عليها من الاستبيان سوف تعامل بسرية تامة حسب ما تقتضيه قواعد البحث العلمي ولن تستخدم على الاطلاق الا لخدمة هذا البحث، شاكرين لكم حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

إشراف الدكتور/
محسن بابقي عبد القادر

الباحثون/
احمد حمود الجرادي / حسن عبد الله النجم
سليمان ناصر عطية / صالح عبد العزيز النجار
عبد السلام عارف عطية / محمد احمد يعقوب
يحيى جمال القعر

أولا/ نموذج استبانة الدراسة

القسم الأول: البيانات الشخصية

يرجى التكرم بوضع إشارة (√) في الفراغ المناسب:

١. العمر:

١) 30سنة فاقل ☐ ٢) من 31الى 40 سنة ☐

٣) من 41 الى 50 سنة ☐ ٤) 50 سنة فأكثر ☐

٢. التأهيل العلمي:

١) بكالوريوس ☐ ٢) ماجستير ☐

٣) دكتوراة ☐

٣. المسمى الوظيفي:

١) رئيس قسم الحسابات ☐ ٢) مراجع داخلي ☐

٣)محاسب ☐

٤. سنوات الخبرة:

١) اقل من 5 سنوات ☐ ٢) من 5 الى 10 سنوات ☐

٣)من 10 سنوات الى 15 سنة ☐ ٤) أكثر من 20 سنة ☐

القسم الثاني: أسئلة الاستبيان

يرجى التكرم بوضع إشارة (√) في الفراغ المناسب:

١. النظام الذي تستخدمه شركتكم في تسجيل حركة المخزون السلعي:

أ- نظام الجرد الدوري ☐ ب- نظام الجرد المستمر ☐

٢. يتم تحميل المشتريات بمصاريف الشراء:

أ- نعم ☐ ب- لا ☐

٣. يتم معالجة مردودات المبيعات من المبيعات التي تمت في فترة محاسبية سابقة:

أ- اثباتها كمردودات مبيعات مثل تلك التي تم بيعها خلال السنة ☐

ب- تسوية حساب الأرباح المحتجزة وحساب المخزون ☐

٤. الطريقة التي تستخدمها شركتكم في قياس تكلفة المخزون:

أ- طريقة الوارد أولا صادر أولا ☐

ب- طريقة الوارد أخيرا صادر أولا ☐

ت- طريقة المتوسط المرجح ☐

ث- أخرى تذكر..... ☐

٥. يتم تقدير المخزون في شركتكم بسعر السوق باستخدام احدى الطرق الاتية:

أ- استخدام أسعار السوق في ١٢/٣١ ☐

ب- استخدام أسعار اخر فواتير الشراء ☐

ت- استخدام أسعار البيع ناقصا مصاريف البيع ☐

٦. يتم المقارنة بين تكلفة المخزون وسعر السوق على أساس:

أ- كل صنف على حدة ☐

ب- كل مجموعة متشابهة معا ☐

ت- اجمالي أصناف المخزون ☐

٧. يتم تقييم أصناف المخزون الراكد سنويا:

أ- نعم ☐ ب- لا ☐

٨. يتم ادراج المخزون في قائمة المركز المالي مقيما على أساس:

أ- التكلفة ☐

ب- سعر السوق ☐

ت- التكلفة او السوق ايهما اقل ☐

٩. يتم الإفصاح في القوائم المالية عن السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون:

أ- نعم ☐ ب- لا ☐

١٠. يتم الإفصاح في القوائم المالية عن الاحداث اللاحقة التي تودي الى انخفاض قيمة المخزون:

أ- نعم ☐ ب- لا ☐

ثانيا/ نموذج تفريغ الاستبيانات

١- تفريغ بيانات الاستبيانات (البيانات الشخصية)

٢- تفريغ بيانات الاستبيانات

تفريغ بيانات الاستبيانات (البيانات الشخصية)

4				3				2			1				رقم الاستبيان
		1			1					1				1	1
			1		1					1			1		2
		1			1					1			1		3
		1			1					1				1	4
			1			1				1			1		5
		1			1					1			1		6
	1						1			1		1			7
		1				1				1		1			8
			1		1					1			1		9
		1				1				1			1		10
			1		1					1				1	11
			1		1					1			1		12
		1			1					1			1		13
1							1			1	1				14
1						1				1		1			15
			1		1					1				1	16
			1		1					1				1	17
	1				1					1		1			18
1					1					1			1		19
			1		1					1				1	20
			1		1					1			1		21
		1			1					1			1		22
	1					1				1			1		23
			1		1					1				1	24
			1		1					1				1	25
			1		1					1				1	26
		1			1					1				1	27
	1						1			1		1			28
1						1				1		1			29
			1		1					1				1	30
1						1			1				1		31
	1					1				1			1		32
	1						1		1				1		33
		1			1					1				1	34
	1						1		1				1		35
		1					1	1					1		36
	1				1					1		1			37
	1				1					1			1		38
		1			1					1			1		39
	1						1			1		1			40
1							1			1		1			41
	1					1				1			1		42
			1		1				1				1		43
1						1				1	1				44
	1					1				1			1		45
		1					1			1			1		46
		1			1					1				1	47
			1		1					1			1		48
			1		1					1		1			49
		1				1				1			1		50
7	12	15	16	0	29	12	9	1	4	45	2	10	25	13	الاجمالي
14%	24%	30%	32%	0%	58%	24%	18%	2%	8%	90%	4%	20%	50%	26%	النسبة

تفريغ بيانات الاستبيانات

10		9		8			7		6			5			4				3		2		1		رقم الاستبيان
1			1			1		1			1			1		1				1		1	1		1
	1	1				1		1			1		1			1			1			1	1		2
	1	1				1		1		1			1					1		1		1	1		3
	1		1			1		1			1			1		1				1		1	1		4
1		1				1	1			1		1				1				1		1	1		5
1			1	1				1			1		1			1				1		1		1	6
1			1			1	1				1		1					1	1			1	1		7
	1		1		1			1			1		1					1	1			1	1		8
	1		1		1			1	1					1			1		1			1		1	9
	1		1		1		1				1		1					1	1			1	1		10
	1		1		1		1				1		1					1	1			1	1		11
1			1			1	1				1		1					1	1			1	1		12
	1		1			1		1	1				1				1		1			1		1	13
1			1			1		1			1		1					1	1			1	1		14
	1		1			1	1				1		1			1				1		1		1	15
	1		1	1				1			1			1		1			1			1	1		16
1		1				1		1			1			1		1				1	1			1	17
	1	1			1			1			1		1					1		1		1		1	18
	1		1		1			1			1		1					1		1		1	1		19
1			1	1				1			1			1		1			1			1	1		20
1		1				1		1			1		1					1		1		1		1	21
1			1			1		1			1		1			1				1		1		1	22
1			1			1		1			1		1			1				1		1	1		23
1			1			1	1				1			1		1				1		1	1		24
1			1			1		1			1		1			1				1		1	1		25
	1	1		1				1			1		1					1		1		1	1		26
1			1			1		1			1		1			1				1		1		1	27
	1		1	1				1			1		1			1				1		1	1		28
1			1			1		1		1				1				1		1		1		1	29
	1		1		1			1		1				1				1	1			1		1	30
	1	1		1				1			1	1				1				1		1	1		31
	1		1		1			1			1			1			1			1		1		1	32
	1		1		1			1		1			1					1	1			1		1	33
1		1			1			1			1		1			1				1			1		34
	1		1			1		1		1				1				1		1		1	1		35
	1		1	1				1			1		1			1				1	1			1	36
1		1		1				1			1		1					1		1	1		1		37
1		1				1		1			1		1			1				1	1			1	38
1		1				1		1			1		1			1				1	1			1	39
	1		1			1		1			1			1		1				1		1		1	40
	1		1			1		1			1		1			1				1		1		1	41
1			1		1			1			1		1					1		1		1		1	42
1			1		1			1	1				1					1		1		1		1	43
1		1				1		1			1			1		1				1		1		1	44
	1		1			1	1			1			1			1				1		1	1		45
1		1				1		1			1		1			1				1	1			1	46
	1	1				1		1			1		1				1		1			1		1	47
1			1			1		1			1		1					1		1	1			1	48
	1		1			1		1			1			1				1		1		1	1		49
	1		1	1				1			1		1					1		1		1	1		50
24	26	15	35	9	12	29	8	42	3	7	40	2	34	14	0	25	4	21	15	35	8	42	26	24	الاجمالي
48%	52%	30%	70%	18%	24%	58%	16%	84%	6%	14%	80%	4%	68%	28%	0%	50%	8%	42%	30%	70%	16%	84%	52%	48%	النسبة

Republic of Yemen

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Emirates International University

faculty of Administrative and Financial Sciences

Department of Accounting

The extent of companies' commitment to applying International Accounting Standard No (2) regarding inventory

(Field study on Yemeni companies)

This research was submitted to fulfill the requirements for obtaining a bachelor's degree in accounting, Department of Accounting, College of Administrative and Financial Sciences, Emirates International University.

Preparing students:

Ahmed Hamood Al-Garadi

Hassan Abdullah Al-Najm

Sulaiman Nasser Atya

Saleh Abdul Aziz Al-Najjar

Abdulsalam Areef Atya

Mohamed Ahmed Yaaqob

Yahya Gamal Al-Gaar

Supervisor: Dr. Mohsen Babaki

2023-2024